أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية Granger *

أ. مرابط فوزي **

د. نادية شطاب ***

* تاريخ التسليم: 11/ 1/ 2014م ، تاريخ القبول: 9/ 3/ 2014م.

** طالب دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير/ جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر.

*** استاذة التعليم العالي/ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير/ جامعة باجي مختار –عنابة- الجزائر.

ملخص:

عرفت الجزائر نمواً قياسياً لإيرادات الموازنة نتيجة الارتفاع غير المسبوق الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ مطلع العشرية الأخيرة، وهو ما سمح باتباع ثلاث برامج تنموية من الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية و هذا منذ سنة 2001. هذا النموذج التنموي يعبر عن خيار مختلف عن الذي اُتبع خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي (الصناعات المصنعة) . وفي السياق نفسه من الضروري الإشارة إلى أن الإنفاق العام لطالما اعتبر أداة تقليدية للإنعاش الاقتصادي خلال فترات الركود إذا خصِّص واُستخدم بطريقة فعالة ومثلى.

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر، و ذلك من خلال اختبار سببية العلاقة بين الإنفاق العام (و مكوناته) و النمو الاقتصادي للفترة 1997–2011، عبر استخدام الطرق القياسية المتناولة للسلاسل الزمنية وخاصة اختبار السببية لـ Granger. و قد خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام قد تسبب في النمو الاقتصادي و ليس العكس، و أن هناك غياباً لأي أثر للإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأخير تسبب في ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، البنية التحتية، أثر الطلب، الآثار الجانبية.

The impact of Public Expenditure on the Economic Growth in Algeria 1997- 2011 A Granger Causality Analysis

Abstract:

Since the beginning of the last decade, Algeria has experienced a historical evolution of budget revenues due to the unprecedented increase in fuel prices in the world market. Consequenly, Algeria applied three development programs of public investment in infrastructure since 2001. This development model is different from the model followed during the seventies of the last century, that is, industrialized industry. It is necessary to emphasize that public spending has long been considered a traditional tool for economic recovery during periods of recession, if it is used optimally and efficiently.

This study aims to analyze the impact of public expenditure policy in Algeria by testing the causal link between public spending and its components on the one hand and economic growth for the period 1997- 2011 on the other hand. For this purpose I use the econometrics of time series, and specifically the Granger causality test. The study concluded that public spending has led to economic growth and not the opposite, and the same is true about economic growth and expenditure.

Keywords: *Public expenditure, Economic growth, Infrastructures, Demand effect, Externalities*

JEL Classification: H 5 , O 40 , H 54 , E 12 , H 23

مقدمة:

في إطار البحث عن العوامل المؤدية إلى تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، يبرز الإنفاق العام أداة تقليدية للسياسة الاقتصادية تستخدم في محاولة تحقيق أهداف النمو و التخصيص الفعال للموارد. وفي السياق نفسه، مثلت الطفرة البترولية الحالية التي انطلقت مع مطلع العشرية الأخيرة مصدراً مهماً من احتياطات الصرف بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط و منها الجزائر. و في مواجهة المتطلبات الاجتماعية الملحة، الحالة السيئة للبنية التحتية، والضعف الذي يعرفه القطاع الإنتاجي (العام و الخاص) لجأت الحكومة الجزائرية إلى استخدام الوفرة المالية من خلال اتباع ثلاثة برامج تنموية ذات مخصصات مالية معتبرة (أكثر من 400 مليار دولار) ، وتجلت أساساً في عمليات استثمار عام لإنجاز هياكل من البنية التحتية القاعدية والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا النوع من الاستثمار يعدُّ نموذجاً مغايراً عن النموذج المتبع خلال سنوات السبعينيات (الصناعات المصنعة) ، فالدولة أصبحت لا تتدخل كمقاول في إنتاج السلع في ظل النموذج الجديد بل أن دورها يقتصر على تهيئة مناخ الأعمال و الشروط الملائمة لنمو وتطور القطاع الخاص.

و ينتظر من هذه السياسة على المدى القصير أن تحدث انتعاشاً في القطاعات العاملة على الإنشاء، بحيث تعرف أثرا كينزيا من حيث زيادة الطلب الإجمالي، و ينتظر من هذا الأخير زيادة في حجم الإنتاج الوطني (و الاستيراد) (Demand effect) . على المدى الطويل، وينتظر من الاستثمار العام في البنية التحتية أن يؤثر على العرض الإجمالي، و هذا نتيجة تحسن مناخ الأعمال و الشروط العامة لتطور الاستثمار الخاص، وزيادة نشاط المؤسسات (Externalities effect) ، و هذا التأثير يرتكز على فكرة أن طرق النقل السريعة المضمونة و الأقل تكلفة من السمات الأساسية للمناطق المزدهرة اقتصادياً، حيث تساهم في رفع إنتاجية العمل و بالتالي مردودية المؤسسات التي تنعكس مباشرة على دخول الأسر، وحجم العمل، والإنتاجية.... وهي جميعها تعدُّ من مؤشرات النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

انطلاقا مما سبق، تنبع أهمية هذا البحث من كون الموضوع يقع في صلب النقاش الأكاديمي الحاصل حول أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا في ظل نظام اقتصاد السوق. ومن جانب آخر فهذه الدراسة تحاول تقويم نجاعة الرهان الذي أقدمت

عليه السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة، والذي يتمثل في ضخ مبالغ معتبرة في الاقتصاد على شكل إنفاق عام واستثمارات قي المنشآت الكبرى.

مشكلة البحث:

بالرغم من الأطروحات السابقة فإن العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي ما زالت تعرف جدلاً واسعاً، فبعضهم يرى أن الإنفاق العام يسبب النمو و بالنسبة لبعضهم الآخر العلاقة تتبع الاتجاه المعاكس، ومن ثم فهذه الدراسة تتساءل عن مدى تجاوب النمو الاقتصادي في الجزائر للتطورات التي عرفها الإنفاق العام خلال الفترة 1997–2011؟ و عبر أي نوع من الإنفاق (إجمالي، جاري أو استثماري) ينتج النمو الاقتصادي؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار فرضية: أن استخدام الإنفاق العام من قبل السلطات الجزائرية قد أثر إيجابياً في معدلات النمو الاقتصادي، **وهذا من خلال**:

- تقديم نظرة تحليلية للتطورات الحاصلة على مستوى الإنفاق العام و البرامج الحكومية المنتهجة.
- القياس التجريبي لأثر هذه البرامج الإنفاقية على النمو الاقتصادي و تفسير النتائج المتحصل عليها.
- تحديد الانحرافات إن وجدت و تقديم عدد من الاقتراحات و الخيارات التي تسمح بتحسين فعالية هذا النوع من البرامج.

منهجية البحث وأجزاؤه:

وللإجابة على التساؤلات السابقة، وتحقيق أهداف البحث، يتم الاعتماد على المنهج القياسي في تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، و قد قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام، ففي المرحلة الأولى يتم استعراض التأصيل النظري للعلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي من خلال إبراز أهم المقاربات النظرية التي تناولت العلاقة، و بالنسبة للمرحلة الثانية تقدَّمُ نظرة تحليلية لتطور الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في ظل برامج الاستثمار العام المتبعة، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة و الأخيرة فهي تمثل دراسة قياسية وفق منهج السببية للعلاقة بين الإنفاق العام و النمو

الاقتصادي خلال الفترة 1997–2011. والتي خلصت إلى أن الإنفاق العام قد تسبب في تحقيق النمو الاقتصادي وليس العكس، وأن هناك غياباً لأي أثر للإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأخير تسبب في الرفع من حجم الإنفاق الاستثماري.

أولا- التأصيل النظري:

تمحورت كثير من الأدبيات الاقتصادية حول دور الإنفاق العام في تحفيز النمو الاقتصادي، وبهذا الصدد يهدف هذا الإطار النظري إلى تقديم تلخيص مركز لمختلف الإسهامات الفكرية الاقتصادية التي تناولت تحليل هذه العلاقة.

1. أثر الطلب في ظل أطروحات النظرية الكينزية:

كانت نظرة التقليديين إلى الإنفاق العام أنه محايد و عديم الإنتاجية، واعتبر تضييعاً و فقداناً للثروة، وأفضل ما يعبر عن هذا المبدأ عبارة J. B. Say " أفضل الإنفاق هو الأقل حجماً" غير أنه و مع حدوث أزمة 1929 و ظهور إسهامات) 1936، (J. M. Keynes أصبح هناك مقاربة جديدة للإنفاق العام. حيث اعتبر التيار الكينزي الإنفاق العام كمتغير خارجي « Exogenous variable » بالنسبة للسياسة الاقتصادية [1] ، حيث تقوم الدولة بمراقبته و تغيير مستواه وفقا لأهدافها الاقتصادية الكلية. و يعبر الإنفاق العام عن جميع المشتريات الحكومية و الخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الاستثمارات في البنى التحتية القاعدية و الاجتماعية، والتي لا تتمتع بجدوى اقتصادية تسمح لها بجذب المستثمر الخاص.

في السياق نفسه وانطلاقاً من مبدأ "الطلب يخلق العرض" تقدم النظرية الكينزية مفهوم الطلب الفعال، و الذي يشير إلى قيمة الطلب المحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الإجمالي [2] مع دالة العرض الإجمالي [3] ، أي أنه الطلب الذي يتحول إلى قدرة شرائية، و وفقاً لهذا المبدأ وللتأثير إيجاباً على الناتج الوطني يصبح تدخل الدولة مطلوباً من خلال الإنفاق العام بما أنه يعدُّ أحد مكونات الطلب الإجمالي و باعتبار الطلب الحكومي الملجأ الأخير لخلق الطلب في حالة الركود و ضعف الطلب الخاص، و منه فإن التغيير في مستوى الإنفاق العام هو تغيير في مستوى الطلب الفعال. لكن اثر هذا الأخير لا يمكن تمييزه دون اقترانه بديناميكية المضاعف، والذي يشير إلى ذلك التغير في الناتج الوطني الإجمالي نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، و في حالة مضاعفة الإنفاق العام، فإنه يشير إلى حجم تغير الناتج الوطني لتغير مستوى الإنفاق العام [4] .

مما سبق يتضح أن كل زيادة في الإنفاق العام تترجم بزيادة إضافية في الدخول: (الأجور و الأرباح) من جهة، و زيادة في الطلب الحكومي على السلع و الخدمات من جهة

أخرى، و في الحالتين تؤدي إلى الرفع من حجم الاستهلاك و الذي يتبع بنمو رقم أعمال المنتجين و يجعلهم في حاجة إلى زيادة إنتاجهم في مواجهة الطلبيات الجديدة، مما يسمح بظهور استثمارات جديدة تؤدي إلى خلق العمل و منه دخول و أجور جديدة، ومن ثم يخلق تتابعاً يسمح برفع حجم و كثافة النشاط الاقتصادي و منه النمو الاقتصادي . إذن حسب Keynes، فإن ما يحرك حقيقة الاقتصاد هو استثمار الدولة؛ لأن لهذا الأخير أثر مضاعف مهم على دخول المواطنين غير أن قيمة هذا المضاعف تتأثر بمجموعة من العوامل: كالسلوك الاستهلاكي للمجتمع، توزع و إعادة توزيع الدخول، ومرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة ارتفاع حجم الاستهلاك، درجة تفتح الاقتصاد و تنافسية المؤسسات المحلية ومستوى التضخم.

العوامل السابقة تؤكد على ضرورة وضع إجراءات لمرافقة عمليات الإنفاق من خلال الإطار المؤسسي للدولة « The institutional framework of the state » بحيث تساهم في الرفع من مستوى المضاعف و فعالية السياسات الإنفاقية بصفة عامة. و قد توجت الأفكار الكينزية برواج كبير بعد الحرب العالمية الثانية خاصة مع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها الدول الصناعية خلال فترة الثلاثين المجيدة حيث لم يتوقف دور الدولة عن التزايد خلال هذه الفترة و تعدى مفهوم الدولة الحارسة « The gendarme State » المهتمة بالأمن و الإطار القانوني و البنية التحتية الضرورية التي تضمن عمل السوق إلى مفهوم دولة الرفاه« The welfare state » و التي تعني تفادي الأزمات والتضخم، وضمان حد أدنى من الناحية الاجتماعية للأسر و الأفراد، و في هذا الإطار قدم (R. Abel. Musgrave،1959) **من خلال نظريته للمالية العامة ثلاث وظائف تقوم بها الدولة للتدخل من خلال الإنفاق و الإيرادات العامة** [5] :

1. وظيفة تخصيص الموارد التي تضمن توزيعاً أمثل لهذه الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة.

2. وظيفة التوزيع: التي تعني إعادة توزيع الدخول التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات في توزيع الثروة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعتبره المجتمع "التوزيع العادل".

3. وظيفة دعم الاستقرار الاقتصادي: و يبرز هدفين من خلال هذه الوظيفة، تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج (و خاصة العمل) واستقرار الأسعار. و الطريقة التي يعرف بها Musgrave حدود هذه الوظيفة تتوافق مع النظرة الكينزية التي تتمثل في استخدام الطلب الإجمالي (من خلال التحفيز أو التحديد) لعلاج مشكلات التضخم و البطالة.

وقد تضافرت الأسباب العملية مع المبررات الفكرية التي قدمتها النظرية الكينزية

لتعزيز دور الدولة في إدارة العجلة اليومية للاقتصاد و في توسيع دولة الرفاه، و تعززت هذه النظرية بكثير من الإسهامات المتناغمة مع تيارها العام، غير أن هذا التناغم لم يمنع ظهور بعض الاعتراضات عليها.

♦ **الاعتراضات النيوليبرالية**:

إن التحليل الكينزي الذي يؤكد على أهمية أثر مضاعف الإنفاق العام لا يتساءل عن مصدر تمويل هذا الإنفاق، **والنشاط الاقتصادي الحكومي يمَّول عادة عن طريق ثلاث وسائل أساسية** [6] :

1. الضرائب.
2. الدين العام.
3. خلق النقود.

وزيادة الإنفاق العام تتطلب لا محالة زيادة الدخل المتولد من أي من المصادر المذكورة، و التمويل عبر فرض المزيد من الضرائب أو الاعتماد على الدين العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص إلى درجة تكون فيها الزيادة في الإنفاق الكلي طفيفة أو معدومة و الأمر نفسه بالنسبة للناتج الوطني، وهذا دائما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بأنه أثر المزاحمة (Crowding– out effect) للسياسات المالية.

هذه الأطروحة نجدها في توصيات خبراء صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الأوروبية، حيث ينظر بعين الشك إلى فعالية تدخل الدولة لإعادة بعث النمو الاقتصادي المرتكز على توسع نقدي معتبر، حيث اعتبر أن الإنفاق العام يحفز النمو بطريقة عابرة و ليست مستمرة، لأن التمويل من خلال الضرائب أو الاقتراض ليس– في حقيقة الأمر– سوى تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، و من ثم فأثر سياسة الإنفاق العام التوسعية تتوقف من جهة على الإشارات السلبية التي تبعثها هذه السياسة حول اتجاه معدلات الضرائب في المستقبل، و من ناحية أخرى على مدى التكافؤ بين زيادة أحد مكونات الطلب الكلي (الإنفاق العام) و الانخفاض في المكونات الأخرى (الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص) .

و في سياق هذه الأطروحة تقدم دراسة لـ Jean– Pierre Givry [7] التي تناولت 30 دولة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD [8] خلال الفترة 1970–2010 نتائج تبين الارتباط السلبي بين حجم الإنفاق العام و النمو الاقتصادي و التي يبينها الشكل (1) .

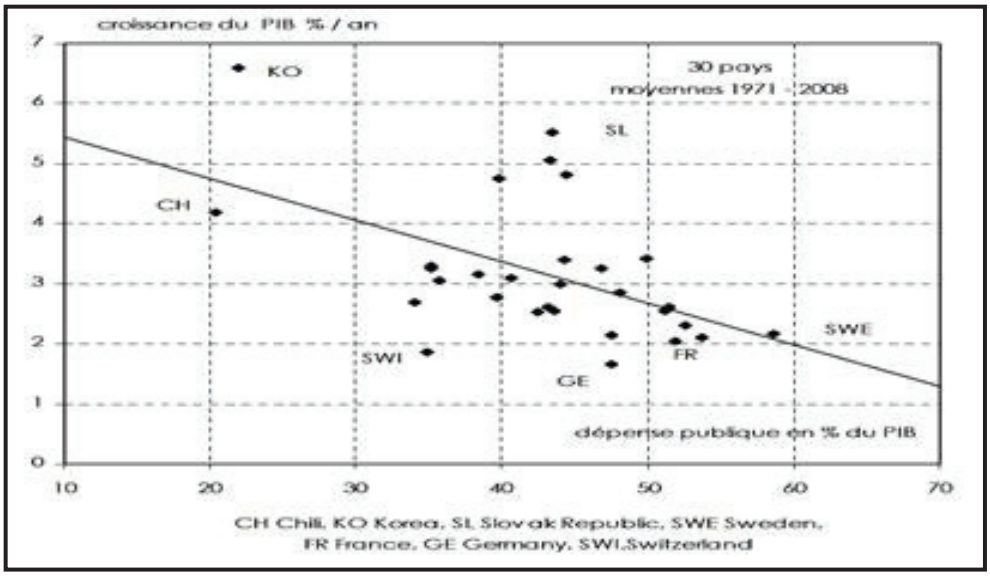

الشكل (1)

الإنفاق العام و النمو الإقتصادي

Source : Jean- Pierre Givry, « La dépense publique tue la croissance économique ».

Site Web : http:// www. irefeurope. org/ sites/ default/ files/ DEPENSE%20PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE. pdf, Accessed 29. 10. 2012

حيث إن النقصان أو الزيادة بنسبة 15% في حجم الإنفاق العام تؤثر عكسياً بالنقصان أو الزيادة بـ 1،5 % في معدل النمو الاقتصادي، و خلصت الدراسة أيضا إلى أن الإنفاق العام أقل مردودية بالمقارنة مع الإنفاق الخاص و معيار المردودية في هذا السياق هو حجم العجز في الموازنة حيث خلصت الدراسة أيضا إلى أن رفع الإنفاق العام بنسبة 10% يرفع عجز الموازنة بنسبة 3،5% بالإضافة إلى أن الضغط الضريبي المنتظر لتعويض هذا العجز يعمل على ترحيل الاستثمارات الخاصة و رؤوس الأموال.

غير أن هذه الحالة لا تنطبق على الجزائر و غيرها من الدول الريعية، حيث إنها تعتمد على تمويل نفقاتها من عوائد ثرواتها الباطنية عوضاً عن فرض المزيد من الضرائب على الأفراد و القطاعات الاقتصادية، ومنه من المستبعد أن يؤثر الإنفاق الموسع سلباً على النمو الاقتصادي وفق التحليل الذي قدمته فرضية أثر المزاحمة.

إضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى إسهام مخالف لتوجهات التيار الكينزي و هو ما يعرف بقانون فاغنر (Wagner Law) ، و قد كان محل الاختلاف من ناحية اتجاه التأثير [9] ، أي أن Wagnerيرى أن النمو الاقتصادي هو المتسبب في الإنفاق العام و ليس العكس، حيث يفترض أن حجم القطاع العام ينمو في اقتصاد ما مع نمو الدخل، وأن هذه العلاقة ضمنياً ناتجة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع و إلى نمو الطلب الكلي الذي ينمو مع ارتفاع معدلات التمدن (زيادة عدد سكان المدن) و الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على البنية التحتية الاجتماعية، و بالتالي فإن زيادة الدخل في الاقتصاد ترفع الطلب على السلع ذات المرونة الاستهلاكية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية و هي عوامل كلها تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام.

4. الإنفاق العام من خلال إسهامات نظرية النمو الداخلي:

رغم أن النقاش حول أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي ليس بالجديد فإنه تجدد مع ظهور أطروحات نظرية النمو الداخلي « Endogenous growth theory» والتي نجدها في اسهامات [10] (Barro ،1990) و الذي تناول أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي. حيث قدم Barro نموذجاً للنمو تقوم فيه النفقات العامة بدور محوري، واعتبر أن رأس المال العام يجعل من رأس المال الخاص أكثر إنتاجية و يتفادى الاقتصاد انعدام الإنتاجية الحدية عندما يرتفع الدخل.

وقد انطلق من مبدأ بسيط هو أن الإنفاق العام الذي يهدف إلى خلق البنى التحتية مثل: الطرق، وسكك الحديد، وشبكات الاتصالات... يخلق ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية « Positive externalities » و التي تكون على شكل انخفاض في مدة و تكاليف النقل، وانفتاح وتوسع في حجم الأسواق، وتآزر بين القطاعات الاقتصادية، وارتفاع في الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل.

و هذا باعتبار أن المؤسسات الخاصة تستخدم نوعين من العوامل في عمليات الإنتاج: رأس المال الخاص و رأس المال العام (البنية التحتية) ، غير أن اقتناص التأثيرات سابقة الذكر يتوقف على عدد من المحددات، كضعف البنية التحتية المتوافرة أساسا، قرب البنى المجسدة من المؤسسات الاقتصادية و المناطق الصناعية بصفة عامة، نوعية البنى التحتية وموقعها الجغرافي. ووجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التسلسل الموجه «The sequencing » بين خطوات الاستثمار العام و خطوات تطوير القطاع الخاص. و اعتبر Barro كذلك أن الإنفاق العام الذي يكون على شكل إعانات و

خدمات لأفراد المجتمع، له أثر على شكل منفعة لكن لا يحفز النمو، فهو لا يرفع من إنتاجية القطاع الخاص وتمويله من الضرائب يضغط على مردودية المؤسسات الخاصة.

ثانيا ـ نظرة تحليلية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر 1997-2011:

في سياق وطني تميز بعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي، وبعد فترة من انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، ومع تحسن المؤشرات العالمية فيما يخص أسعار النفط، واستشرافا لتحسن الإيرادات الوطنية، **أُتبعت سياسات إنفاقية توسعية هدفت إلى استدراك الحالة المتدهورة للاقتصاد الجزائري يتم استعراضها فيما يأتي.**

- **البرامج التنموية المتبعة: المخصصات و الأهداف:**

شهدت الجزائر تراجعاً في مستوى استخدام إمكانات الإنتاج الذي انعكس على مستوى النشاط الاقتصادي و تراجع نمو الناتج المحلي الفعلي «Real GDP» بالمقارنة مع الناتج المحلي الممكن «Potential GDP » في حدود الإمكانات المتوافرة وخاصة خلال سنوات التسعينيات. هذه الوضعية التي تمثل حالة الركود تثبت أن هناك موضعاً لاتباع سياسة ترتكز على التوسع في الإنفاق العام، خاصة مع الانتعاشة التي عرفتها أسعار النفط، والتي ضاعفت من حجم الإيرادات بالعملة الصعبة و في المقابل انخفاض في المديونية (الشكل 2) .

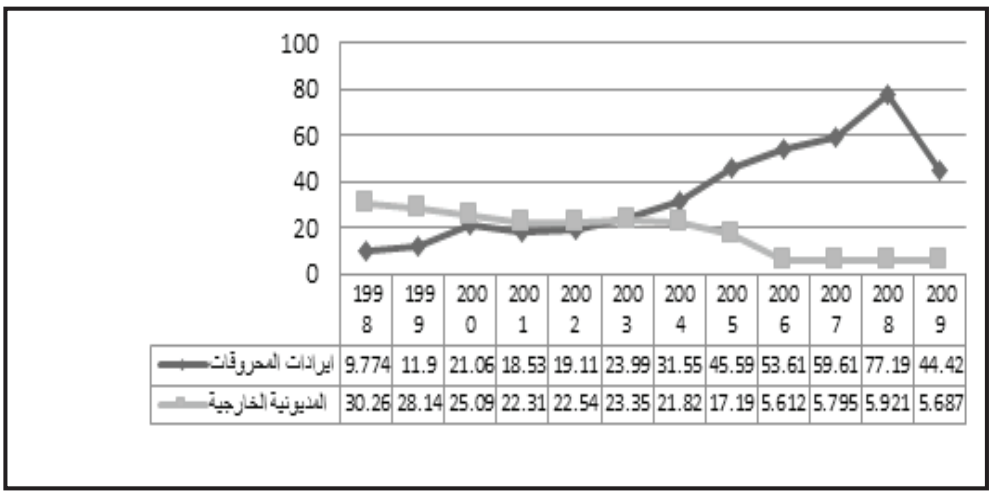

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ايرادات المحروقات	9.774	11.9	21.06	18.53	19.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42
المديونية الخارجية	30.26	28.14	25.09	22.31	22.54	23.35	21.82	17.19	5.612	5.795	5.921	5.687

الشكل (2)

إيرادات النفط وتطور المديونية الخارجية (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002. 2006. 2011

وأمام هذه الوضعية أمكن للحكومة الجزائرية وضع مخطط للإنعاش الاقتصادي 2001–2004، و مع استمرار تحسن إيرادات الريع اُتبع المخطط الأول بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، و أخيرا المخطط الخماسي 2010–2014 الذي هو قيد التنفيذ، و هي جميعها ذات مخصصات مالية معتبرة. و قد هدفت إلى تدارك الاستغلال غير الأمثل لإمكانات الإنتاج، والحد من الفقر و تحسين مستوى معيشة السكان، ودعم التوازن بين مختلف مناطق البلاد و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وتهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي، وتحديث الخدمات العامة وتوسيعها كتكملة لنشاط القطاع الخاص، تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية و هذا لدورها في تطوير النشاط الإنتاجي و إنتاجية العمل.و قد تمحورت هذه البرامج حول مجموعة من المحاور يوضحها الجدول(1)

الجدول (1)

توزيع المخصصات المالية للبرامج التنموية 2001-2014

القطاعات	2004-2001	2009–2005	2014–2010
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	210.5	1703.15	6448
دعم التنمية الاقتصادية	65.4	337.2	1566
التنمية البشرية	204.2	1908.5	10122
تحديث القطاع العام و دعم الإصلاحات	45	203.9	1666
تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	-	50	250
المجموع (مليار دينار)	525	4152.75	20052
المجموع (مليار دولار)	7	156	286

Source : Benabdellah Youcef « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'envirenement de l'entreprise ? » Communication International Symposium « ouverture et émergence en Médéteranée » Rabat 17- 18 oct 2008.

عبد الرحمن بن تومي، 2011 «الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق» دار الخلدونية، الجزائر، ص 244

يلاحظ استحواذ قطاع التنمية البشرية على النسبة الأكبر والذي يستهد خاصة: التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، والقطاع الصحي، والإسكان، والشباب

والرياضة، والشؤون الدينية وقطاع الثقافة، و يليه قطاع المنشآت الأساسية ويتضمن أساساً الهياكل القاعدية من البنى التحتية التي توفر الشروط الضرورية لتطور باقي القطاعات الاقتصادية وتتضمن ثلاثة مستويات: الأشغال العمومية، والنقل، وتهيئة الأقاليم.أما في المقام الثالث فنجد محور دعم التنمية الاقتصادية الذي يختص بقطاع الفلاحة والصيد البحري، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية.كذلك تضمنت البرامج محور تحديث القطاع العام و دعم الإصلاحات الذي يختص بتحسين الخدمة العمومية و تطوير الجماعات المحلية و قطاعات العدالة، والمالية و التجارة، مما يهيئ الظروف المناسبة و المشجعة على الاستثمار، الإنتاج والمنافسة.وفي المقام الأخير تضمنت البرامج محور تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال والذي يشمل إقامة مشروع الحكم الإلكتروني واقتناء التجهيزات الضرورية الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي على مستوى المنظومة التربوية.

كل البرامج والمخططات السابقة أرفقت بالاعتماد على الصرامة في الميزانية والعمل على التخفيف من الضغوطات المالية الخارجية و من المديونية العمومية و التحكم النسبي في التضخم و عجز الميزانية و تحسين الاحتياطي من الصرف، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4% سنويا و بالمقابل الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الاقتصادية و التجارية، و إعادة توجيه دورها بصفتها سلطة عمومية و سلطة رقابة و ضبط.غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية حيث إن غياب الكفاءات في دراسة المشاريع وإعادة تقويمها ماليا كل مرة فتح المجال واسعاً أمام التبذير، وهو ما قدرته وزارة المالية بين سنتي 2005 و 2008 بحوالي 40 مليار دولار.

5. إيرادات الموازنة وتوجهات الإنفاق العام 1997-2011:

عرفت إيرادات الموازنة تطورات معتبرة [11] خلال الفترة –1997 2011، بعدما كانت تبلغ 13 مليار دولار سنة 1997 و هو ما يمثل 33.3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي [12] ، انتقلت إلى [13] 78.12 مليار دولار سنة 2011 و هو ما يمثل حوالي 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.و بالنتيجة بلغ معامل تغيرها خلال فترة الدراسة 6 مرات و هو أكبر من معامل تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي [14] و الذي بلغ 5.4 مرة في الفترة نفسها، و على العموم كان هناك ارتفاع مستمر للإيرادات العامة رغم بعض الانخفاضات التي شهدتها سنوات 1998، 2001، 2003، 2009، و التي هي مرتبطة مباشرة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية (الشكل3)

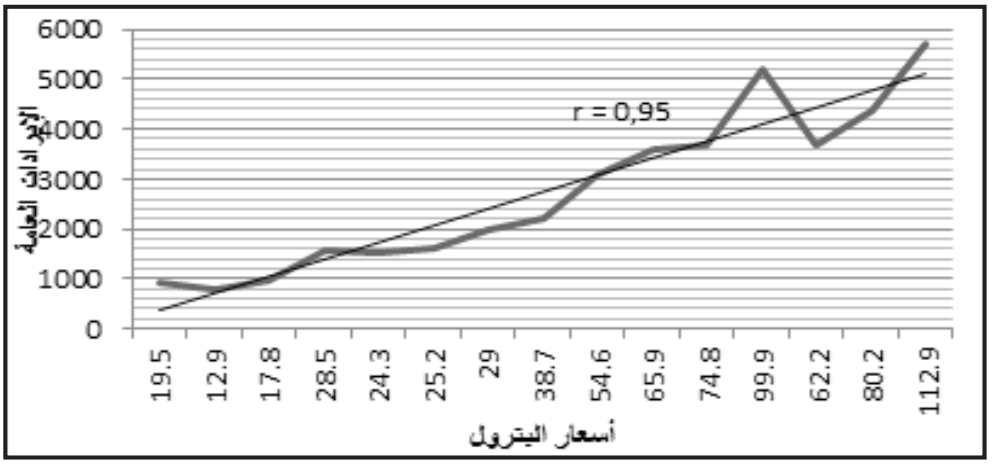

الشكل (3)

أسعار البترول و الإيرادات العامة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

وهذا للمكانة التي تحتلها إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة (الشكل 4) ، حيث تتراوح نسبة مساهمة الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات ما بين 55 إلى 78.8% خلال فترة الدراسة.

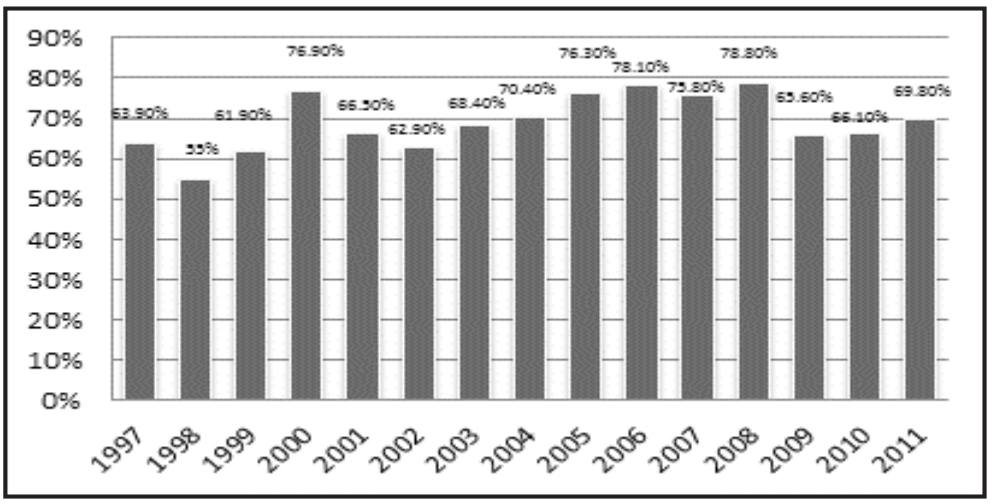

الشكل (4)

نسبة ايرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

وبالنسبة لسنة 2011 بلغت النسبة 69%، و هو ما يمثل أكثر من ثلثي إيرادات الدولة، و هي نسبة خطيرة تبين مدى هشاشة مالية الدولة و مدى ارتباطها بمتغير تحدده الأسواق العالمية بعيداً عن إمكانية تدخل الدولة، غير أن الإحصاءات السابقة لا تنفي التطور الذي عرفته الإيرادات خارج النفط، والتي تعطي الصورة الحقيقية الأكثر جدية حول ديناميكية النمو في الجزائر، حيث إن هذا النوع من الإيرادات تضاعف 5.15 مرة، إلا أن هذا لا يعني شيئا في ظل ارتفاع حجم الإنفاق العام.

من ناحية الإنفاق العام، نجد أنه عرف نمواً سريعاً، وهذا انعكاس للجهود المبذولة من خلال البرامج التنموية المستعرضة سابقا، حيث تراوحت نسبته ما بين 27.4% و 42.3% [15] من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، و بالنسبة لسنة 2011 بلغت النسبة 40% و هي نسبة مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع دول نامية أخرى مصدرة للنفط مثل نيجيريا [16] وإيران 25% ، فنزويلا 24% .

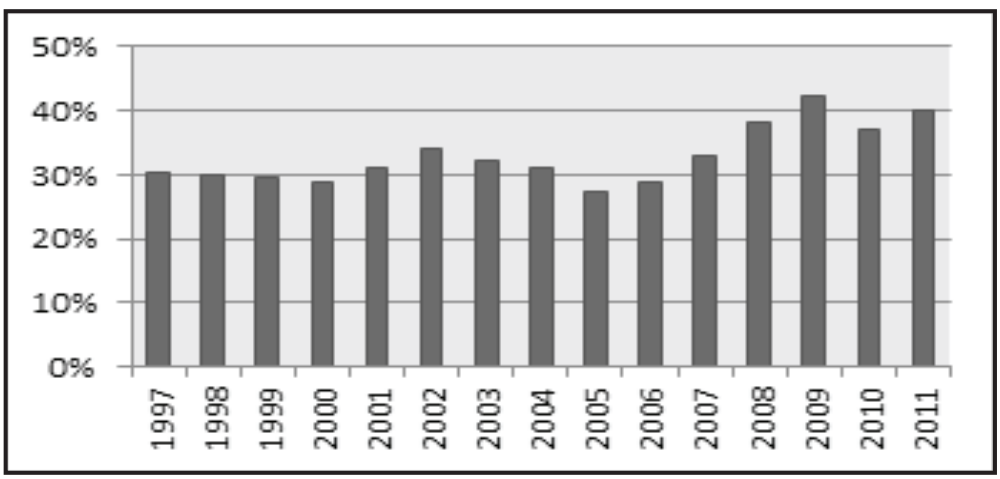

الشكل (5)

نسبة الإنفاق العام من إجمالي PIB

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

و بالمجمل شهد الإنفاق العام نمواً مستمراً خلال فترة الدراسة و بلغ متوسط نموه 15.04% و تراوح بين 1.3و 34.8% لسنتي 2009 و 2008 على الترتيب؛ حيث إن سنة 2008 عرفت إيرادات بترولية قياسية و سنة 2009 شهدت الانخفاض الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية متأثرة بالأزمة العالمية، و بعدما كان الإنفاق العام يبلغ 12 مليار دولار سنة 1997 وصل إلى78.5 مليار دولار سنة 2011، أي أن معامل التغير بلغ

6.8 مرة، وهو الأعلى بالمقارنة مع الإيرادات العامة الذي بلغ 6.15 مرة و الناتج المحلي الإجمالي 5.4 مرة.

وقد تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري (الرأسمالي) ، حيث إن الأول انتقل من 9.05 مليار دولار سنة 1997 إلى 52 مليار دولار سنة 2011 أي بمعامل تغير بلغ 5.9 مرة، أما الثاني فانتقل من 2.85 مليار دولار سنة 1997 إلى 26.5 مليار دولار سنة 2011، أي بمعامل تغير بلغ 9.59 مرة، أي أن الإنفاق الاستثماري، والذي يتضمن تكوين رأس المال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل كان نموه أكبر من نمو الإنفاق الجاري، والذي يتضمن مخصصات تسيير الدولة من أجور و رواتب و مساهمات العاملين و الإعانات...

تتناول السياسة المالية الإنفاق الاستثماري كمخصصات ثانوية أما الإنفاق الجاري فهو ذو الأولوية، و من ثم عندما تكون إيرادات الموازنة محدودة، فإنه يتم التضحية بالإنفاق الاستثماري أولا و زيادة حجمه فيما بعد و هو الأمر الذي لا ينطبق على الإنفاق الجاري.في بداية الفترة 1997–2011 كانت نسبة الإنفاق الجاري هي المهيمنة بنسبة 74.7% (الشكل6) .

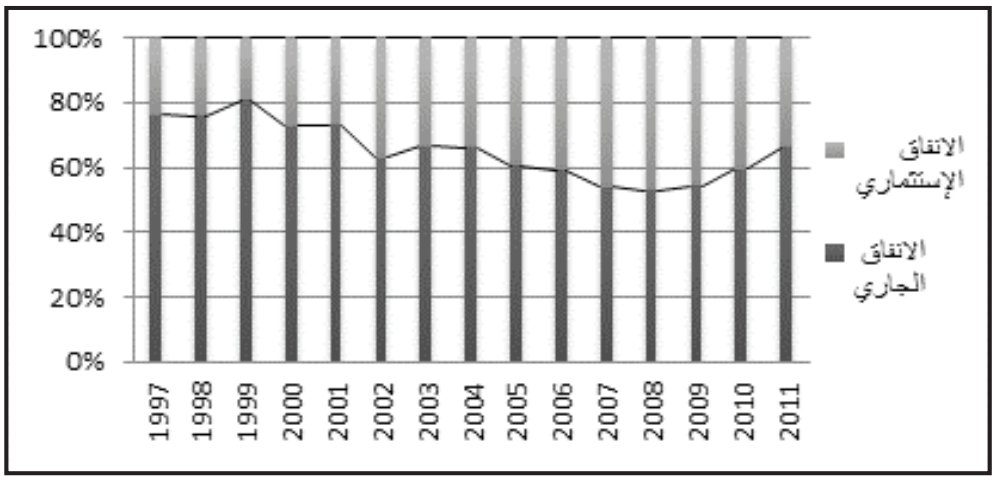

الشكل (6)

تقسيم الإنفاق العام بين إنفاق جاري واستثماري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

وعرفت هذه النسبة نموا أكثر سنة 1999 و بلغت 80.6% من إجمالي الإنفاق العام لكن مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 عرف الإنفاق الجاري تراجعاً

محسوساً، حيث بلغت نسبته 61.7% سنة 2002 و بلغ الإنفاق الإستثماري38.3 % و هذا يرجع إلى انطلاق تجسيد مشاريع البنى التحتية القاعدية من طرق سريعة، والسكن، وهياكل التعليم و باقي المشاريع التي تضمنتها البرامج التنموية، و استمرت هذه النسبة في الارتفاع مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 لتبلغ 47.4% سنة 2008 و هي النسبة الأعلى على الإطلاق خلال فترة الدراسة، و منذ سنة 2009 نشهد تراجع الإنفاق الاستثماري أمام الإنفاق الجاري، والذي فرضه انخفاض عوائد الجباية البترولية من جهة و التوجهات الاجتماعية لسياسة الدولة من جهة أخرى، و التي ضخمت الإنفاق الجاري من خلال الزيادة في أجور العاملين في الوظائف العمومية في مختلف الأسلاك و القطاعات و بأثر رجعي منذ سنة 2008 و بنسبة بلغت [17] في المتوسط 50%. و انطلق تسديد هذه الزيادات سنة 2009 واستمر إلى سنة 2011 و قد مثلت [18] ما نسبته 8% من إجمالي الناتج المحلي خارج النفط لسنة 2011 و هو ما يعبر عن حجم المبالغ المخصصة لهذه الزيادات.و يدخل في الإطار نفسه عمليات دعم الأسعار بعض السلع الأساسية و كذلك برامج السكن المدعم لبعض قطاعات الموظفين، و أيضا سياسات خفض البطالة من خلال برامج إدماج وتشغيل الشباب، و معظم هذه الإجراءات تدخل في محاولة ضمان السلم الاجتماعي، غير أنها ضخمت الإنفاق الجاري بطريقة لا يمكن العودة عنها، فالتفكير مثلا في خفض الأجور مستقبلاً أو تسريح العمال في حال انخفاض الإيرادات سيكون بمثابة تفجير للوضع الاجتماعي.

بالإضافة لما سبق نجد أن بعض الإحصاءات تقدم لنا صورة أكثر خطورة عما آلت إليه سياسة الموازنة في الجزائر، وهذا إذا علمنا أن الإيرادات خارج النفط لا تغطي سوى 45.4% من إجمالي الإنفاق الجاري، أي أن السلطات العمومية تدفع أجور موظفيها من عوائد الريع المرتبط بالأسواق العالمية و المهددة بالانخفاض خاصة في الظرف الحالي و الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد العالمي، و الحديث عن توقف الاستثمار العام و البرامج التنموية المخطط لها شبه مؤكد.

6. الارتباط بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

الجزائر كدول أخرى غنية بالموارد الطبيعية تسعى إلى دفع النمو الاقتصادي عبر وضع برامج موسعة من الاستثمار العام في البنية التحتية، لكن هذه السياسة لا تترجم دائما بنمو اقتصادي.في دراسة لـ (A.Zekane ،2004) تناولت تحليل أثر الإنفاق على البنى التحتية بأنواعها: الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية و الإدارية على النمو الاقتصادي، و النتائج كانت سلبية بالنسبة للبنى التحتية بصفة عامة، والنتيجة نفسها بالنسبة للبنى التحتية الاقتصادية (طرق، سكك حديد..) و قد أرجعت الدراسة هذه النتائج

إلى ضعف مردودية البنى التحتية، و بخاصة ضعف حجم الإنفاق المخصص و يشار إلى هذا المفهوم بأثر العتبة (Threshold effect) [19] ، .كذلك تناولت دراسة لصندوق النقد الدولي العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 1967–2003 و ذلك عبر مقاربة قياسية تعتمد على منهج السببية وفق Granger، و قد انطلقت من افتراض أن الإنفاق الرأسمالي (الإستثمار العام) يمثل أداة يمكن أن تستخدمها الحكومات لتحفيز النمو الاقتصادي، و قد خلصت إلى أن هذا النوع من الإنفاق ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للجزائر بالنسبة للفترة المدروسة، أما بالنسبة للإنفاق الجاري فإنه لم يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي [20] .

كذلك نجد دراسة Benabdellah.Y، 2008) (التي انطلقت من فرضية أن إشكال الاستثمار العام في الجزائر لا يكمن في التمويل، بل في فعالية الاستثمار العام و حوكمة البنى التحتية، و قد خلصت إلى أن برامج الاستثمار العام المجسدة ما زالت تعرف إشكالات تقنية تتمثل في تقويم و إعادة تقويم المشاريع، وكذلك إشكالات فيما يخص قدرة الاقتصاد الجزائري على احتواء هذا الحجم من الاستثمارات و التي تعدُّ هذه الأخيرة عوامل محددة لتحقيق النمو الذي ينشده الاقتصاد الجزائري من خلال البرامج الموضوعة.و في تقرير لصندوق النقد الدولي[21] IMF الصادر في يناير 2012 ، نجد أنه حاول إبراز الضعف الذي يعرفه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في ظل عمليات الإنفاق العام، وهذا مقارنة مع دول أخرى أقل إنفاقاً وحققت أكثر نمواً، و هذا للفترة –2011 2001 (الشكل7) [22] .

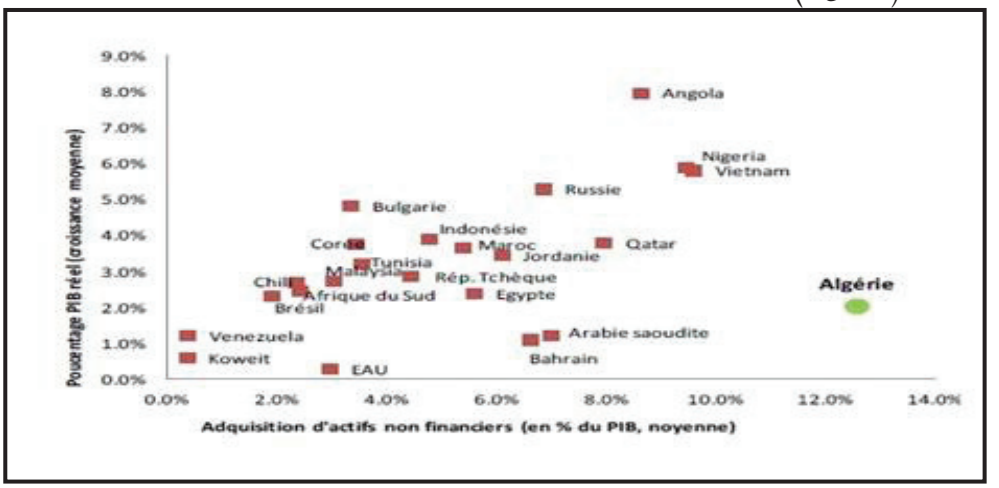

الشكل (7)

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

Source : IMF ReportI N : 12/ 20 January 2012

في ضوء النتائج المتباينة للدراسات المستعرضة سابقاً، وعبر محاكاة المقاربة القياسية المستخدمة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي 2006، تهدف هذه الدراسة لاختبار وجود أثر إيجابي لبرامج الاستثمارات المتبعة؟ وعبر أي شكل من أشكال التأثير (أثر الطلب أو التأثيرات الخارجية الإيجابية) ؟

ثالثا ـ دراسة سببية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

تقوم هذه الدراسة على استخدام نموذج العلاقة السببية المقترح من) Granger، 1969[23]) و المطور من ([24]Simz، 1972) ، فبافتراض وجود متغيرين و ليكونا x و y، فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير x تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير y (حيث إن x المتغير المستقل و y المتغير التابع (آخذين في الاعتبار التفسير المقدم من التغيرات السابقة في المتغير y نفسه.

وفي حالة وجود هذه العلاقة فيمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من المتغيرx إلى المتغير y، و لمعرفة ما إذا كانت التغيرات في المتغير x تسببه التغيرات في المتغير y، يعاد استخدام الاختبار مع جعل المتغير x تابعا [25] .وأخذاً بعين الاعتبار لتطورات التي عرفها الإنفاق العام و مختلف مكوناته و لمزيد من التفصيل في عملية التحليل يتم تناول الإنفاق العام الإجمالي كمتغير [26] PE، و الإنفاق الجاري [27] CEكمتغير، و الإنفاق الاستثماري) [28] IE (كمتغير.و من جانب آخر و نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري و مكانة قطاع النفط فإنه يتم تناول المتغيرين: الناتج المحلي الإجمالي المتضمن لقطاع المحروقات [29] GDP)، و الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط [30] NOGDP، و الذي يعدُّ مؤشر لتطور الاقتصاد الحقيقي، و منه وفي إطار تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي يتم تناول الثنائيات الآتية:

GDP و PE	NOGDP و PE -
GDP و CE	NOGDP و CE -
GDP و IE	NOGDP و IE -

وتتطلب دراسة السببية في العلاقات السابقة تتبع المنهجية المعتمدة في المرحلة الأولى على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، و في المرحلة الثانية يتم اختبار السببية لـ Granger.

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم

الاستقرار و ذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن مما يجعل متوسطها و تباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن.و تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة، و في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات غالباً ما يكون زائفاً بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا[31].

ونظرا للاتجاه العام الذي تعرفه إحصاءات المتغيرات المقدمة سابقاً، تستخدم الدراسة متغيرات تعبر عن العلاقات المراد دراستها، و تعرف اتجاه عام أقل حدة و هي مستخدمة على العموم في التحليلات الاقتصادية: نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (PE/ GDP) ، ونسبة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (CE/ GDP) ، ونسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي (IE/ GDP) ، نسبة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي NOGDP/ GDP)) ، معدل النمو الاقتصادي (GrGDP) و (الشكل 8) يقدم منحنيات تطور بيانات المتغيرات السابقة [32]

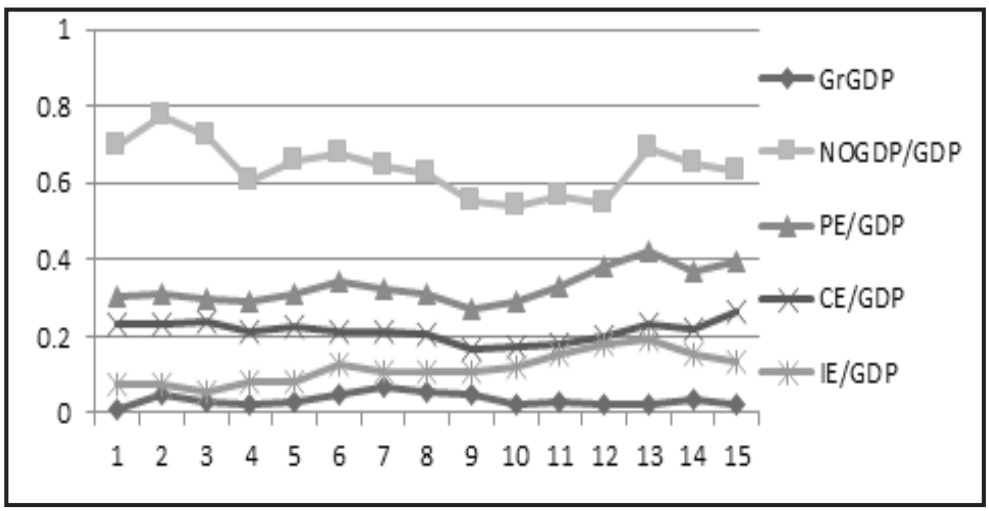

الشكل (8)

تطور منحنيات بيانات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام بيانات تقارير بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

وللتخفيف من عدم ثبات التباين نستخدم اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة، والشكل (9) يقدم منحنيات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم.

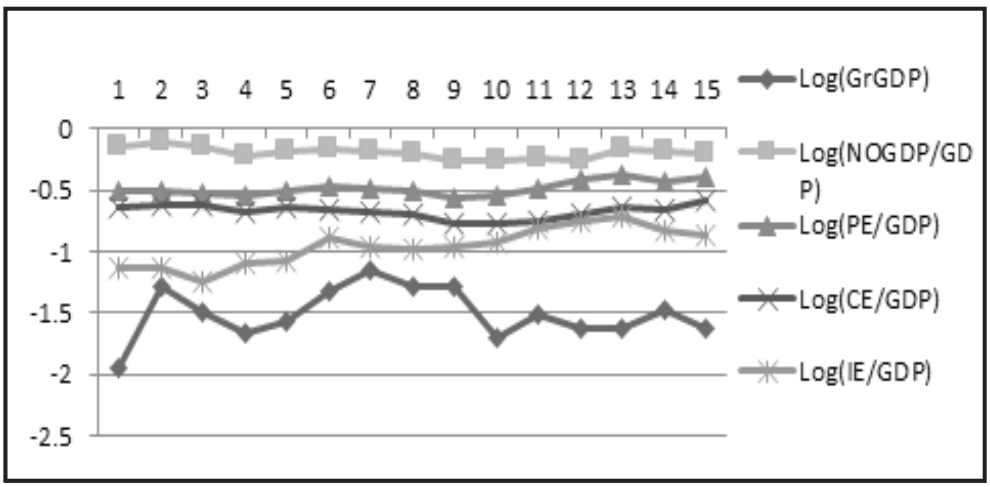

الشكل (9)

تطور منحنيات بيانات الدراسة بعد المعالجة اللوغاريتمية

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من بيانات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

و رغم الإجراءات الأخيرة فإنه من الضروري القيام باختبار الاستقرارية، وذلك بالاعتماد على اختبار Decky– Fuller Augmented ADF، و هذا لجودة نتائجه و كثرة استخدامه.و يتطلب هذا الاختبار تحديد قيم ρ التي تمثل درجات التأخر من خلال معياري Akaike و Schwarz، و باستخدام البرامج المتخصصة مثل برنامج Eviews يتم اختيار درجة التأخر المثلى بطريقة آلية[33].

من خلال النتائج المدرجة في الملحق 1 نجد أن السلسلة الأصلية للمتغير Log (IE/ GDP) مستقرة، وبالنتيجة هي متكاملة من الدرجة 0. أما باقي السلاسل الأصلية للمتغيرات الأخرى فهي غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، حيث إن جميع قيم τ المحسوبة أكبر من τالجدولية، أما بالنسبة لسلسلة الفروق الأولى فنجد أن المتغيرات ، Log (GrGDP) Log (CE/ GDP ، Log (PE/ GDP) ، Log (NOGDP/ GDP) مستقرة عند مستوى معنوية 5%، حيث إن قيم τ المحسوبة أقل من قيم τ الجدولية، و بالنتيجة نجد أن سلاسل هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة 1.

2. اختبار العلاقة السببية:

يقوم تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي على استخدام اختبار Granger ، الذي يتم من خلال اختبار فرضيْ العدم القائلين إن المتغير الأول لا

يسبب المتغير الثاني، و أن المتغير الثاني لا يسبب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضين البديلين: المتغير الأول يسبب المتغير الثاني، و المتغير الثاني يسبب المتغير الأول.و المرحلة الأولى في هذا الاختبار هي تحديد درجات التأخر.

الجدول (2)

درجات التأخر للعلاقات المدروسة.

العلاقة	درجة التأخر	العلاقة	درجة التأخر
D (Log (PE/ GDP)) D ((LogGrGDP	1	D (Log (PE/ GDP)) D (Log (((NOGDP/ GDP	1
D (Log (CE/ GDP)) D ((LogGrGDP	1	D (Log (CE/ GDP)) D (Log (((NOGDP/ GDP	1
(Log (IE/ GDP) D (LogGrGDP	1	Log (IE/ GDP) D (Log (((NOGDP/ GDP	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 7.0 [34]

وبتطبيق اختبارGranger عند مستوى معنوية 5% (0.05) ، و ذلك بالنسبة للعلاقات السابقة نحصل على نتائج يوضحها الجدول3.

الجدول (3)

نتائج اختبار Granger

العلاقة	اتجاه العلاقة	إحصائية الاحتمال
D (Log (PE/ GDP)) D ((LogGrGDP	الإنفاق العام يسبب النمو الاقتصادي	*0.02
	النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق العام	0.415
D (Log (CE/ GDP)) D ((LogGrGDP	الإنفاق الجاري يسبب النمو الاقتصادي	0.087
	النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الجاري	0.659
Log (IE/ GDP) D ((LogGrGDP	الإنفاق الاستثماري يسبب النمو الاقتصادي	0.455
	النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الاستثماري	*0.0456
D (Log (PE/ GDP)) D (Log (((NOGDP/ GDP	الإنفاق العام يسبب النمو الاقتصادي خارج النفط	*0.0234
	النمو الاقتصادي خارج النفط يسبب الإنفاق العام	*0.0495
D (Log (CE/ GDP)) D (Log (((NOGDP/ GDP	الإنفاق الجاري يسبب النمو الاقتصادي خارج النفط	0.127
	النمو الاقتصادي خارج النفط يسبب الإنفاق الجاري	0.558

العلاقة	اتجاه العلاقة	إحصائية الاحتمال
Log (IE/ GDP) D (Log (((NOGDP/ GDP	الإنفاق الاستثماري يسبب النمو الاقتصادي خارج النفط	0.366
	النمو الاقتصادي خارج النفط يسبب الإنفاق الاستثماري	0.067

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 7.0

*الإحصائية معنوية عند مستوى 5%

3. نتائج الدراسة القياسية:

بقراءة نتائج اختبار Granger للسببية الموضح في الجدول 7 نجد أن:

♦ الإنفاق العام الإجمالي (PE) قد تسبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي المتضمن لقطاع البترول (0.02<0.05) GDP و كذلك نمو للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (0.0234<0.05) EOGDP ، و هو ما يتوافق مع الأطروحة الكينزية، أي أنه على المدى القصير كان هناك أثر للطلب (Demand effect) ناشئ عن سياسة الإنفاق التوسعية المتبعة أدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

♦ النمو الاقتصادي تسبب في نمو حجم الإنفاق الاستثماري (0.0456>0.05) ، وهو ما يتوافق مع أطروحة قانون Wagner، و هذه النتيجة توضح أن جزءا مهماً من المخصصات الموجهة للاستثمار العام، و خاصة التي كانت على شكل سكنات و هياكل صحية، تعليمية و ثقافية، إنما هي أساسا استجابة للمتطلبات الملحة للمجتمع خاصة بعد فترة التقهقر الاقتصادي الاجتماعي التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينيات من القرن المنصرم.

♦ الإنفاق الاستثماري لم يتسبب في تحقيق النمو الاقتصادي (0.455>0.05) ، و هو ما لا يتوافق مع أطروحاتBarro و نظرية النمو الداخلي التي ترتكز على كون الاستثمار العام في البنية التحتية محفزاً للنمو الاقتصادي، و كذلك نجد أن هذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة صندوق النقد الدولي 2006 و التي سبق الإشارة إليها، و هذا يعني أن الاستثمارات العامة التي أقدمت عليها الجزائر منذ سنة 2001، لم تسمح للمؤسسات الخاصة باقتناص التأثيرات الجانبية الإيجابية The Externalities المنتظر أن تنشأ على شكل انخفاض في التكاليف، و ارتفاع لإنتاجية القطاع الصناعي بصفة عامة، لأنها حاليا تمثل الحلقة المفقودة، و هو ما نجد تفسيره في مجموعة من العوامل، أولها: قصر المدى الزمني، حيث إن التأثيرات المنتظرة لا تظهر على المدى القصير و المتوسط، و إنما تظهر على المدى الطويل حين تدخل البنى التحتية حيز الاستغلال، و في

هذا السياق نجد أن العديد منها سلم حديثاً، فيما أخرى– و لأسباب تتعلق بضعف الدراسات التقنية و عمليات إعادة التقويم– نجد أنها تشهد تأخراً في الإنجاز و لم تسلم في مواعيدها، و هي جميعها عوامل تشير إلى أن التأثير الإيجابي مؤجل إلى مراحل زمنية قادمة.ثانيا: نجد غياب استراتيجية شاملة واضحة المعالم تجمع بين الاستثمار العام في البنية التحتية من جهة، و تهيئة و إعادة تنظيم القطاع الصناعي من جهة أخرى، بالشكل الذي يسمح للمؤسسات باقتناص التأثيرات الجانبية، أي أن هناك غياباً لتسلسل موجه « – Sequen ing » بين خطوات الاستثمار العام من ناحية اختيار موقع الإنشاء و قربه من المؤسسات، ونوعية الإنشاء المراد إنجازه و مدى حاجة المؤسسات له....و خطوات تطوير المؤسسات الاقتصادية و الإنتاجية لتتجاوب مع الفرص التي تقدمها هياكل البنى التحتية الجديدة.

الخاتمة:

لقد مثلت السياسة المالية التوسعية المتبعة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة عودة لدور الدولة كفاعل أول في الميدان الاقتصادي، و هذه الدراسة حاولت اختبار نتائج السياسات المتبعة على النمو الاقتصادي من خلال مقاربة قياسية اعتمدت أساساً على اختبار السببية وفق Granger.

ورغم أن معدل الاستثمار العام في الجزائر يعد من أعلى المعدلات عالمياً إلا أن الدراسة التطبيقية تبين نتائج متباينة فيما يخص أثر هذا الاستثمار على النمو الاقتصادي، حيث نجد حضور لأثر الطلب « Demand effect » الناتج عن الإنفاق العام مع غياب للآثار الجانبية الإيجابية « Externalities effect » المفترض أن تنشأ من خلال تجسيد مشاريع البنية التحتية، مما يجعل فعالية تدخل الدولة من خلال السياسة المتبعة محل تساؤل، و من ثم فإن تجسيد مشاريع البنية التحتية في حد ذاتها غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي و إنما تتطلب وجود حوكمة و تسيير راشد لهذه المشاريع العامة، و كذلك رؤية و إستراتيجية وطنية واضحة فيما يخص تطوير القطاع الخاص الإنتاجي بالتوازي مع عمليات الاستثمار العام.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، أمكن للدراسة أن تقدم بعض التوصيات التي تهدف إلى الرفع من فعالية السياسات المتبعة:

1. إن الاقتصاد الجزائري يعرف ضعفاً هيكلياً فيما يخص قطاعاته الإنتاجية، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستيراد أعلى من الميل الحدي للإنتاج، وأخذا بعين الاعتبار لهذا المعطى، فإن اتباع سياسات إنفاقية توسعية محفزة للطلب يجب أن تكون بالموازاة مع

سياسة حماية تحافظ على الإنتاج المحلي و تدعمه (دون أن تؤدي إلى موجات تضخمية) ، وبخاصة وأن الجزائر تعرف وفرة مالية تقيها من أي ضغوط دولية.

2. الإنفاق العام الموسع، يتطلب المزيد من الرشاد، خاصة أنه وصل إلى مستويات تعد من الأعلى في العالم، و يصعب الرجوع عنها، و هو ما يمثل خطراً على التوازنات المالية للاقتصاد في حال انخفاض إيرادات النفط.

3. الجزائر تفتقر إلى استراتيجية واضحة لتنمية القطاع الخاص الإنتاجي، و هو ما يحد من فرص اقتناص المكاسب التي توفرها سياسات الإنفاق العام و توفير البنى التحتية، لذا وجب وضع هذا النوع من الاستراتيجيات.

4. إن تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الاستثمار في البنية التحتية يتطلب دراسات تقنية تأخذ بعين الاعتبار:

- الموقع الجغرافي للإنجاز: فلابد أن تكون قريبة من المؤسسات الخاصة والمناطق الصناعية لتكون هناك استفادة مباشرة من البنى المنجزة.

- نوع البنى التحتية المنجزة: أي يجب المفاضلة بين البنى التحتية بالشكل الذي يحد من هدر الأموال العامة، وتحقق المكاسب المنتظرة، فمثلا رغم دور السكك الحديدية كوسيلة أولى للنقل التجاري البري على مستوى العالم، فإن السلطات الجزائرية أهملت هذا الخيار لصالح الطرق السريعة.

- نوعية الإنجاز: يجب على الدولة القيام برقابة حقيقية على نوعية الإنجاز، خاصة أن السنة الأخيرة أظهرت عيوبا كبيرة في البنى المنجزة هو يمثل هدرا للمال العام.

- المعيار (تكلفة/ ربح) : يجب ضبط تكاليف الإنجاز، و القيام بدراسات تقنية دقيقة، وبخاصة أن البنى المنجزة عرفت تكاليف مضخمة و عمليات إعادة تقويم جعلتها من الأعلى تكلفة في العالم، و هو ما يجعل مردودية هذه المنشآت ضعيفة بالمقارنة مع ما تكبدته الخزينة العامة من أموال.

- أظهرت تكاليف الإنجاز، وجود مشاريع شابتها عمليات فساد هي قيد التحقيق القضائي، لذا وجب على السلطات اتخاذ التدابير الملائمة فيما يخص شفافية مناقصات منح مشاريع الإنجاز، مما يرفع من مردوديتها الاقتصادية.

يبقى أن نشير إلى أن الدراسة تقتصر على اختبار وجود الأثر الذي يحدثه الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولا تتعداه إلى قياس حجم هذا الأثر الذي يفترض أن يتم قياسه من خلال تقدير المرونات بين مختلف المتغيرات المدروسة ومن ثم فهو يمثل مجالاً أخر للبحث.

الهوامش:

1. Samuelson Paul،1982 « Histoire de la pensée économique contemporaine »، OPU، Algiers ،P 178
2. الطلب الإجمالي يحدده تدخل الأعوان و الوظائف الثلاثة: الأسر (الإستهلاك) ، المقاولين (الإستثمار) ، الدولة (الإنفاق العام) .
3. العرض الإجمالي تحدده وفرة الموارد، حالة التكنولوجيا، مستوى الأجور، حالة الأسواق.... الخ
4. Gregory. N. Mankiw، « Macroeconomie »2003 ،3 Edition، .De Boeck، Paris، P312
5. جاري محمد الصغير، 2010 "اقتصاد عمومي: مبادئ و مناهج في تخصيص الموارد"، M. S. D EDITION ، ص 34–38 .
6. الفارس عبد الرزاق، 2001" الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 28.
7. Jean– Pierre Givry، « La dépense publique tue la croissance économique ».

Site Web : http:// www. irefeurope. org/ sites/ default/ files/ DEPENSE%20PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE. pdf Accessed 29. 10. 2012

8. OECD : Organisation for Economic Cooperation and De– velopment.
9. محمود محمد داغر، علي محمد علي، 2010" الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره في النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية) «، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد51، ص114
10. Robert. J. Barro 1990 ، « Government spending in a simple– model of endogeneous growth ». The journal of political

economy،vol98،no،5،part2، The problem of development : A conference of the institute for the study of free entreprise .systems (oct 1990) ، PP، S103– S125

11. جميع إحصائيات الموازنة المقدمة، تم تجميعها أو حسابها انطلاقا من بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر.

12. النسب المقدمة محسوبة من طرف الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

13. المبالغ تم تحويلها من الدينار إلى الدولار بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر فيما يخص سعر الصرف لكل سنة.

14. المعاملات المقدمة محسوبة من طرف الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

15. محسوبة من طرف الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

16. IMF Report : « Algeria: Selected issue »،N 05/ 52 ، May 2006

17. IMF Report N : 12/ 20، Janvier 2012

18. Idem

19. Benabdellah Youcef « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'envirenement de l'entreprise ? » Communication International Symposium « ouverture et émergence en Médéter– .anée » Rabat 17– 18 oct 2008

Benabdellah،Youcef ،Op ،Cit

20. IMF 2006 ، Op. Cit

21. Internationl Monetary Fund

22. IMF 2012 ، Op. Cit

23. C.W.J. Granger،1969 « Investigating Causal relation by econometric models and cross– spectral methods »،Econometrica،Vol 37 No 3 (Aug 1969) ،PP424– 438

24. Christopher. A. Sims1972. « Money،income and causality »، The amercain economic review،Vol 62، No 4 (Sep1972) ، PP540– 552

25. محمود محمد داغر و آخرون، مرجع سبق ذكره. ص129

26. Public Expenditure

27. Current Expenditure

28. Investment Expenditure

29. Gross Domestic Pproduct

30. Non– oil GDP

31. عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005) ص660

32. الملحق 1 يقدم البيانات المستخدمة في الدراسة.

33. Regis Bourbonnais 2002 : « Econométrie »،4ème Edition، Dunod، Paris، France P225

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. الفارس، عبد الرزاق (2001) " الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002
5. جاري، محمد الصغير، (2010) ، "اقتصاد عمومي: مبادئ و مناهج في تخصيص الموارد"، M. S. D EDITION، الجزائر.
6. عبد القادر محمد عطية، (2005) ، " الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
7. محمود محمد داغر، علي محمد علي، (2010) ، " الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره في النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية) «، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد51، لبنان.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Benabdellah Youcef « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'envirenement de l'entreprise ? » Communication International Symposium « ouverture et émergence en Médéteranée » Rabat 17- 18 oct 2008.*
2. *Christopher. A. Sims1972. « Money,income and causality », The amercain economic review,Vol 62, No 4 (Sep1972) , PP540- 552*
3. *C. W. J. Granger,1969 « Investigating Causal relation by econometric models and cross- spectral methods »,Econometrica,Vol 37 No 3 (Aug 1969) ,PP424- 438*

4. *Gregory. N. Mankiw, (2003) « Macroeconomie »,3 Edition, De Boeck, Paris, 2003,*
5. *Jean- Pierre Givry, « La dépense publique tue la croissance économique ». Site Web : http:// www. irefeurope. org/ sites/ default/ files/ DEPENSE%20 PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE. pdf Accessed 29. 10. 2012*
6. *Samuelson Paul,1982 « Histoire de la pensée économique contemporaine », OPU, Algiers*
7. *IMF Report No. 12/ 20 ,January 2012*
8. *IMF report: "Algeria: Selected issue ', N 05/ 52, May 2006*
9. *Regis Bourbonnais : « Econométrie »,4ème Edition, Dunod, Paris, France 2002.*
10. *Robert. J. Barro 1990 , « Government spending in a simplemodel of endogeneous growth ». The journal of political economy,vol98,no,5,part2, The problem of development : A conference of the institute for the study of free entreprise systems (oct 1990) , PP, S103- S125.*